الولايات المتحدة الامريكية :
اللعبة الكبرى-لتأسيس طريق الحرير الجديد

أ.م. علاء جبار احمد

كلية العلوم السياسية بالجامعة المستنصرية

تعد منطقة اسيا الوسطى مسرحا رئيسيا للصراع حول الطاقة في العالم، في ظل التقاء مشاريع تكاملية كالاتحاد الاقتصادي الأوراسي، والحزام الاقتصادي "طريق الحرير"، بعد توقيع الصين وروسيا بيانا للتعاون المشترك لإنشاء الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، يقابله رغبة أمريكية جامحة لتأسيس طريق حرير جديد، وفق المنظور الأمريكي، وقواعد التجارة الحرة، وبأجندة سياسية، تهدف أساسا لاختراق لتقويض ، واحتواء النفوذ الروسي ـــــ الصيني المتصاعد، والتحكم في أحد أهم مصادر الطاقة. لذلك اتخذ الصراع بين واشنطن وموسكو أنماطاً متعددة، منها النمط الإيجابي الذي يتمثّل في محاولة كل منهما تدعيم علاقاته بدول المنطقة وترسيخها، وصولاً إلى محاولة تكريس النفوذ فيها، والنمط السلبي الذي يدور حول تحجيم تأثير ونفوذ الطرف الآخر، وصولاً إلى محاولة إقصائه عن تفاعلات المنطقة قدر الإمكان.

Summery

The Central Asia region is a major theater of energy struggle in the world, in light of the convergence of complementary projects such as the Eurasian Economic Union and the "Silk Road" economic belt, after China and Russia signed a statement of joint cooperation to establish the Eurasian Economic Union, offset by an unbridled American desire to establish a new silk road, according to The American perspective, free trade rules, and a political agenda aimed mainly at penetration to undermine and contain the escalating Russian-Chinese influence and control one of the most important sources of energy.

Therefore, the conflict between Washington and Moscow has taken several patterns, including the positive pattern that is represented in each of them trying to consolidate and consolidate their relations with the countries of the region, up to an attempt to establish influence in them, and the negative pattern that revolves around diminishing the influence and influence of the other party, up to an attempt to exclude him from the region's interactions as much Possible.

الكلمات المفتاحية: الولايات المتحدة الامريكية، اسيا الوسطى، الطاقة، طريق الحرير، روسيا الاتحادية، الطبقة

المقدمة

اعتمد البحث على المنهج التحليلي العلمي والتحليل الجيوسياسي لمنطقة اسيا الوسطى نظرا لما تتمتع به من موقع جغرافي اصبح محط انظار القوى الكبرى المتنافسة والمنهج الوصفي في تناول رؤية ومعالم الاستراتيجية الامريكية في هذه المنطقة. وينطلق من الفرضية التي فادها ان منطقة اسيا الوسطى تمثل مفتاحاً هاماً، وموطئ قدم استراتيجياً للولايات المتحدة، ولمرحلة مابعد العام ٢٠٠١لاسيما أن عدداً من الدول المتاخمة للمنطقة تمثّل خصوماً أو منافسين لواشنطن ومن ثم فإن محاولة الولايات المتحدة التغلغل فيها يمثّل عاملاً هاماً في إضعاف الدول المناوئة، ومحاولة اختراقها جغرافياً، وسياسياً.وعلى هذا الاساس يتوزع هيكل البحث وفق الفقرات الآتية:

اولاً: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى:

تمثّل آسيا الوسطى جزءاً من صراعات عديدة تشهد، بين الحين والآخر، تنافساً شديداً بين الأطراف الدولية الساعية لجذب اهتمام المنطقة والوصول إلى مواردها الطبيعية، في النهاية.

ومن الناحية التاريخية، برزت أهمية آسيا الوسطى لأنها نقطة التقاء الشرق والغرب، ومجاورة لمناطق تعاني من النزاعات وانعدام الأمن مثل أفغانستان، واقليم شينيانغ **Xinjiang** الصيني، وايران. ومع أن هذه المنطقة أُهملت، إلى حدّ كبير، خلال الحرب الباردة، الا أنه أُعيد اكتشاف أهميتها الحيويّة بسرعة [١].

فهناك اعتراف متزايد بآسيا الوسطى كطرف مهم في لعبة التنافس على مخزون بحر قزوين من الطاقة وكأحد روافد أمن الطاقة الصيني، وكمسرح للنفوذ السياسي الروسي وكمنطقة عبور للنشاط الاجرامي والتطرّف الديني، الذي بلغ ذروته في أفغانستان [٢].

ونظراً إلى هذه الحقائق الاقليمية، تمثّل آسيا الوسطى جزءاً من صراعات عديدة تشهد، بين الحين والآخر، تنافساً شديداً بين الأطراف الدولية الساعية لجذب اهتمام المنطقة والوصول إلى مواردها الطبيعية من اجل السيطرة عليها في النهاية.[٣].ولا يقتصر استعراض النفوذ السياسي على مستوى العلاقات بين الدول، بل ينطوي أيضاً على إظهار قدرة الدول على تحقيق مصالحها التجارية وتقليص سيطرة الجريمة المنظمة على مجالات اقتصادية محدّدة، من دون تهديد الاستقرار في المدى القريب. ولو حللنا ممارسات كلٍّ من الصين وروسيا والولايات المتّحدة على حدة، لوجدنا أنّ كلّ واحدة من هذه الدول ساهمت في استمرار الوضع القائم في جمهوريات آسيا الوسطى. وتمثّل السيطرة على موارد المنطقة وبناها التحتية من أولويات هذه الدول، لأنها تعتبرها أداةً فاعلة لتعزيز نفوذها السياسي والدبلوماسي في المنطقة. واذا ما اردنا البحث في الاهمية الجيوسياسية والاستراتيجية والاثتصادية لمنطقة اسيا الوسطى فأن هذه المنطقة من الناحية الجيوسياسية تمتد من ساحل بحر قزوين الشرقي حتى تخوم منغوليا الواقعة بين الصين وروسيا،اذ تقع آسيا الوسطى في المنطقة الممتدة من شمال أفغانستان وحتى حدود روسيا الجنوبية. ويضم الإقليم السياسي الخاص بمنطقة آسيا الوسطى خمس دول: كازاخستان، تركمانستان، أوزبكستان،

طاجيكستان، قيرغيزستان. وتقول المعلومات التاريخية إن هذه المنطقة ظلت لفترة طويلة تحمل اسم تركستان، ولكن بعد ضمها إلى الاتحاد السوفيتي السابق، وتحديدًا في فترة حكم جوزيف ستالين، أطلقت كتب الجغرافيا السوفيتية عليها تسمية منطقة آسيا الوسطى التي كانت ضمن الاتحاد السوفيتي واستقلت بعد انهياره مكونة دول آسيا الوسطى الخمسة [٤].

ويصل مجموع مساحتها نحو ٤ ملايين كم مربع، أي ما يساوي ٢٩,٥ % من مجموع مساحة الدول العربية، والمنطقة لها تعريفات مختلفة تضيف إلى ما سبق دولا وأراضي أخرى، فآسيا الوسطى ليست مساحة جغرافية جامدة،وانما تعد معيار سياسي خالص يعتبر أن هذه الدول الخمس بالتحديد تشكل منطقة قائمة بذاتها لأن علاقات القوة السياسية التي ربطتها بروسيا تغيرت تماماً بحلول عام ١٩٩١ ،الا ان هذه الدول الخمس وجدت نفسها بعد الاستقلال في مرحلة السيولة الإقليمية، التي أتاحت لعديد من القوي الإقليمية والدولية النفاذ إليها وهي حالة فرضتها الجغرافيا الحبيسة للمنطقة، وحاجتها إلى شركاء خارجيين جدد إلى جانب روسيا يمكنونها من النفاذ إلى العالم عبر أراضيهم، ويقدمون لها سندا يستطيع موازنة النفوذ الروسي في هذه المنطقة[٥].

وتمثّل التفاعلات الجيو ــ سياسية المحدّد الرئيسي لأمن آسيا الوسطى لأنّ الأطراف الخارجية تستخدم أراضيها كمسرح للصراع على النفوذ السياسي. ونظراً إلى الأهمية المتزايدة لمنطقة آسيا الوسطى في حقبة ما بعد الحادي عشر من ايلول ٢٠٠١ ، حدث تغيير في حقائق هذه المنطقة، علماً بأنّ هذا التغيير لم يطرأ على اللعبة الدولية الأساسية، وإنما طال أساليب ممارستها [٦]. ومع أن التأثير المباشر لهذا التحوّل الطفيف لم يتّضح بعد، إلا أنّ بناء هيكلية اقتصادية هشة في آسيا الوسطى يُعزّز الأخطار المباشرة التي تهدّد الاستقرار الاقليمي. ومع حقيقة ظهور مصالح تجارية مشروعة وفرص استثمارية يساهم، حتماً، في خلق شكل من أشكال الاستقرار الاقتصادي الواسع النطاق وهو ما حدث بالفعل في منطقة آسيا الوسطى منذ استقلال جمهورياتها عن الاتحاد السوفياتي السابق. لكن في الوقت ذاته، أُنشئت هذه البيئة التجارية على أساس هشّ ــ أساس ينخره الفساد وتزعزعه المصالح السياسية المتنافسة والاضطرابات الداخلية وإحباط الشعوب والجريمة المنظمة.

اما فيما يتعلق بالاهمية الاستراتيجية فأن منطقة اسيا الوسطى تمثل اهمية كبيرة في استراتيجيات القوى العظمى اذ تعد المتغير الجيو ـــــ سياسي اللازم الذي يمثل مفتاح السيطرة على العالم، فالتمركز في آسيا الوسطى يتيح الإطلالة الأكثر سهولة والأقل تكلفة باتجاه العمق الحيوي الروسي باتجاه الشمال. والعمق الحيوي الصيني باتجاه الجنوب الشرقي، اذ تهتم الصين بدول آسيا الوسطى بشكل عام في إطار رؤيتها لطريق الحرير الجديد، وهو مشروع تحاول به تدشين دورها باعتبارها القوة الآسيوية الأولى، وبالنظر لمتاخمتها الجغرافية لهذه المنطقة، وأهميتها لدور بكين في آسيا بشكل عام حتى تتمكن من مد خط نفوذها إلى إيران والشرق الأوسط كما تتطلع، ونظرًا لكونها واحدة من أقل المناطق تنمية في العالم، تحاول الصين أن تجذب آسيا الوسطى بتعزيز ارتباط اقتصاداتها بالاقتصاد الصيني، وتطوير وسائل الاتصال والمواصلات بينهما، وتعزيز اتجاهها شرقًا على حساب روابطها الشمالية مع روسيا

. فضلاً عن ذلك تمثل منطقة اسيا الوسطى اطلالة على العمق الحيوي لشبه القارة الهندية باتجاه الجنوب والعمق الحيوي الإيراني باتجاه الجنوب الغربي. والعمق الحيوي لكامل منطقة بحر قزوين باتجاه الغرب، علاوة على أن السيطرة على موارد آسيا الوسطي تتيح التحكم في إمدادات النفط والغاز والمعادن والموارد الزراعية إلى روسيا والصين وشبه القارة الهندية ودول الاتحاد الأوربي[٧]، والسيطرة على ممرات آسيا الوسطى تتيح السيطرة علي الممرات البرية والجوية التي تربط بين شبه القارة الهندية وروسيا والصين، وغير ذلك من الطرق والممرات التي تتيح ضبط التفاعلات والعلاقات البينية التي تربط بين الأقاليم المحيطة بمنطقة آسيا الوسطى[٨]. كما تمتع باحتياطيات نفطية تعادل في كميتها تلك الموجودة في منطقة الخليج[٩]، وعلى سبيل المثال تمتلك كازاخستان قدرات وطاقات علمية كبيرة. وكانت واحدة من أكثر الجمهوريات السوفيتية تقدما من الناحية العلمية. كما يوجد بصحاري كازاخستان مطار بايكونور الفضائي الشهير، وهو مركز إطلاق سفن الفضاء وتجارب الصواريخ وأبحاث حرب النجوم في الاتحاد السوفيتي السابق، ولا تزال روسيا تستأجره وتستخدمه لنفس الأغراض حتى الآن. وأوزبكستان تتمتع بثروات طبيعية كبيرة من الذهب والفضة واليورانيوم والنحاس والزنك، فضلا عن الغاز الطبيعي والنفط والفحم وغيرها، وهي تعتبر سادسة دول العالم في إنتاج الذهب ورابعتها من حيث احتياطيات الخام الفضي، ومعروف أن لديها القدرة على تخصيب اليورانيوم، وطاجيكستان تمتلك مناجم كبيرة من اليورانيوم تم اكتشافها في الثلاثينيات، وقرغيزستان ترقد على مناجم هائلة من الذهب[١٠].

وتعد سلاسل الجبال الممتدَّة على مساحات شاسعة، والتي تتمتَّع بقمم شاهقة غنية بثروات ضخمة من المعادن، كما أن سهولها ووديانها خصبة وغنيَّة بالإنتاج الزراعي الوفير، فضلاً عن خزين الثروات النفطيَّة تحت سطح بحر قزوين [١١]. اما بحر قزوين فقد كان يعد بحرًا سوفيتيًا إيرانيًا منذ ١٩٢٠ وحتى عام ١٩٧٠، وفي عام١٩٧٠قامت وزارة النفط السوفيتية بتقسيم "القطاع السوفيتي" لبحر قزوين إلى قطاعات بين جمهوريات روسيا السوفيتية، أذربيجان وتركماستان وكازاخستان، وفي هذه الأثناء اتخذ خط التوسيط البحري أساسًا للتقسيم، وهو الأسلوب الشائع اتباعه في الممارسات الدولية عند تعيين الحدود على البحيرات الدولية، ومنذ ذلك التاريخ صارت لكل جمهورية من الجمهوريات السوفيتية الأربع المطلة على قزوين قطاع على هذا البحر، ذلك القطاع الذي أصبح بعد تحول الحدود الإدارية إلى حدود دولية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق قطاعا يخص هذه الدولة المستقلة. ويعد تصميم الحدود بين جمهوريات آسيا الوسطى أحد أهم أسباب التوترات الأمنية، حيث لم يُراع التكوينات الاجتماعية وتجانسها، مما تسبب في حركات انفصالية وعدم استقرار لهذه الدول الجديدة، فهناك على سبيل المثال أكثر من مليون طاجيكي يقيمون في أوزباكستان، ومليون أوزبيكي يعيشون على الجانب الآخر في طاجيكستان، كما أن لدى تركماستان مشكلات مع أوزبكستان، حيث دخلت العاصمة التركمانية القديمة خوارزم في زمام الحدود الأوزبكية[١٢]. ونخب الحكم لا

تعطي أولوية لمسألة الديمقراطية، مما يجعل السياسات الخارجية حكرا لقلة مسيطرة هذه القلة عادة ما تبحث في الخارج وليس في الداخل عن مظلة حماية سواء كانت لأمن النظام أم لأمن الوطن، كما تبحث أيضا عن مخارج لبيع منتجاتها الأمر الذي يفتح الباب في آسيا الوسطى على مصراعيه أمام الاختراق الخارجي، فهذه المنطقة لا تحكم تفاعلاتها الإقليمية بنفسها إنما تقررها منافسات عالمية كبيرة تتجاوز قدرتها[١٣].

ثانياً: الاستراتيجية الامريكية – رؤية للقرن الجديد

نقصد بالستراتيجية الامريكية تلك السياسة الدولية التي تديرها أمريكا، ويقف معها قوى أخرى تشكل حلف (غربيًا) متشابك الهداف والمطامع لصياغة واقع ومستقبل العالم المعاصر.هذا التحالف يشهد في الواقع المعاصر نشوة وقوة وتقاربًا بعد انهيار المنظومة الشيوعية الشمولية، وإن كانت أمريكا هي الراعية الرسمية والتي ستنال نصيب السد من هذا التحالف، إلا أن الدول الغربية والتي تجمعها مع أمريكا قواسم مشتركة كثيرة – وخاصة بريطانيا – تقدر أن النضواء تحت أمريكا في الوقت الحاضر خيار لابد منه حتى لاتنفرد أمريكا بالنصيب الكبر من هذه الستراتيجية المتشعبة الاهداف والمطامع والوسائل [١٤].

بدأت ملامح هذه الستراتيجية اولاً في أروقة السياسة والفكر الغربي، منذ أن بدأ الاعلان عن النظام العالمي الجديد، ومناقشة المخاطر التي تعوق انصياع العالم أجمع لهذه الستراتيجية .وينظر الغرب إلى العالم الاسلامي نظرة خاصة، فهو يشكل جزءًا من الصراع الحضاري بين الشرق والغرب، وبين الاسلام والمسيحية، ويمتلك مقومات السبق الحضاري، والريادة الفكرية، ولذاك ظهرت النظريات المتضاربة في استشراف مستقبل هذا الصراع، سواء مع العالم الاسلامي أو مع غيره من الامم والحضارات ، فظهرت نظرية (نهاية التاريخ) لفرانسيس فوكوياما، التي قامت على حتمية تاريخية تماما كما هي الفكرة الشيوعية التي رأت أن العالم يسير حتماً في صيرورته التاريخية صوب الشيوعية [١٥] ، وتشير نظرية "فوكوياما" إلى أن العالم سيقف على أعتاب (الليبرالية) الغربية، وبالخص القيم الامريكية التي يراد لها أن (تعولم) في وقت التفراد المريكي في قيادة البشرية، وتلك هي المحطة النهائية في تاريخ الصراع البشري[١٦].

وفي مقابل هذه النظرية ظهرت نظرية (صراع الحضارات) ، وهي تعتقد جازمة أن مستقبل الايام سيشهد صراعًا قويًا بين الحضارات الانسانية ، وهي نظرية تجيش الوعي والنفس الغربية للترقب بحذر شديد حول هذه الحضارات المرشحة للصراع . ولما للعالم الاسلامي من مقومات حضارية، تاريخية وسكانية وعقادية، وجغرافية، ومقومات حضارية كبيرة، فإن الغرب جعل محور الاهتمام بهذه البقعة جزءًا من سياسته الطامحة إلى استعمار العالم من خلال المؤسسات الامية التي يسيطر عليها بعد الحرب العالمية الثانية [١٧] .

لقد كانت أحداث ١١/ايلول ٢٠٠١ المنعطف الأساسي الذي أدى إلى إعادة النظر في السياسة الخارجية الامريكية ككل وبالأحرى التي كانت المبرر الكافي لتطبيق رؤية القرن الجديد، وتقدم الوثيقة الصادرة في ١٧ ديسمبر ٢٠٠٢ الرؤية الجديدة والتي جاءت تحت عنوان "استراتيجيا الأمن القومي للولايات

المتحدة الامريكية تم تسميتها بـــ: "عقيدة بوش""Bush Doctrine" وقد تضمنت الوثيقة مبادئ العمل والإعداد لإستراتيجية جديدة تحل محل الإستراتيجية الأمريكية التي كانت معتمدة طيلة فترة الحرب الباردة، كالردع النووي إذ أصبح البديل العملي يتمثل بتبني إستراتيجية جديدة هي إستراتيجية الدفاع الوقائي والحرب الاستباقية، مفادها أن على الولايات المتحدة الامريكية السعي الحثيث لإجهاض التطورات والقوى المنذرة بالخطر قبل أن تصبح في حاجة إلى علاجات حاسمة، حيث جاء في الوثيقة ما نصه: أنه بحكم الحاجة للدفاع عن النفس، سوف تعمل الولايات المتحدة الامريكية ضد أي تهديدات ناشئة قبل أن تتبلور بشكلها الكامل... فلا تستطيع اميركا أن تظل متمسكة فقط بسياسة رد الفعل وإن عدم القدرة على ردع المهاجم المحتمل وحجم الضرر الذي يمكن أن يسببه... لا يسمح بهذا الخيار، إننا لا نستطيع أن ندع أعدائنا يضربون ضربتهم الأولى [١٨].

أولى المبادئ التي تقوم عليها هذه الإستراتيجية فهي فكرة الردع المبكر، والتي تذهب إلى خلق قناعة لدى الخصوم القائمين أو المحتملين، أن أي عمل يمكن أن يقدموا عليه ويمس بأمن ومصالح اميركا فإنه سيواجه بضربات وقائية وبدون سابق إنذار [١٩].

المبدأ الثاني ويقوم على مبدأ الضربة الإجهاضية– الاستباقية التي تضمن عنصر المبادرة بالهجوم والمفاجئة به من أجل تدمير الخصوم إذا حاولوا القيام بأعمال غير مرغوبة من شأنه المساس بالامن الامريكي ومصالحها الحيوية [٢٠].

تقع فكرة استباق ظهور التهديدات الكامنة بتسديد ضربة إليها في لب العقل المحافظ الجديد، ففي رؤيتهم لعالم ما بعد الحرب الباردة تطلعوا لاستباق حركة التاريخ التي قد تحمل منافسيهم إلى مواقع النفوذ العالمي، إذ لم تعد الولايات المتحدة الامريكية مضطرة إلى الاكتفاء بردع هؤلاء ، فليس ثمة ما يمنع من شن حرب استباقية تحسن مواقع أمريكا إقليميا ودوليا، ويعبر برادلي ثاير عن ذلك بقوله أن: ((الحروب ناذرا ما تكون أمرا ايجابيا لكن النتائج الايجابية تتأتى من الحرب)). [٢١]

ويمكن القول أن الإستراتيجية التي اتبعها المحافظون الجدد أدت إلى إحداث ثورة في السياسة الخارجية الأمريكية، بل أدت كما يقول (أندرو باسيفيتش) إلى عسكرة السياسة الخارجية وإلى تجسيم خطير للانفرادية والاستثنائية المزعومة، وخسوف للقيم الإنسانية الكونية كأبجدية لفن الحكم، فهي إستراتيجية تهدف بكل وضوح إلى: تشكيل بيئة عالمية بطريقة تتكيف مع المصالح الأمريكية وإستراتيجية هدفها عدم الاستجابة بل المبادرة في جميع الأحيان، إستراتيجية تؤكد وتتوقع، ترهب وتهدد وتستبق وتؤثر وتوجه وتسيطر.

ثالثاً: الاستراتيجية الامريكية : واللعبة الجديدة في اسيا الوسطى:

تعد آسيا الوسطى ذات أولوية في المخططات الاستراتيجية الأمريكية ، وبخاصة أن المنطقة تزخر بموقع استراتيجي هام جداً، وفيها من الثروات الهائلة ما يجعلها هدفاً لمحاور صراع ممتد حول الموارد الاقتصادية، وخطوط نقل النفط والغاز، والملاحظ أن هذه المحاور تتداخل بشكل واضح في سياق صراع القوى الكبرى

المتمثّلة بالصين، وروسيا، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي.

وقد احتلت دول آسيا الوسطى أهمية متزايدة في إجندة السياسة الخارجية الأمريكية، ولعل تلك الأهمية متأتية من موقعها الجيوسياسي الذي يسمح للولايات المتحدة التحكم في الديناميات الاقليمية للقوى الصاعدة في اورآسيا، فضلا على امكاناتها الاقتصادية ولاسيما النفط والغاز. قد أصبحت دول آسيا الوسطى تتمتع بمكانة إستراتيجية مهمة بسبب قربها من مواقع مؤثرة في آسيا اذ تتصارع فيها القوى الإقليمية والدولية أبرزها أفغانستان، إلى جانب إقترابها من منطقة الخليج العربي، فضلاً عن التنافس التقليدي القديم بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين على بسط هيمنة كل منها على منطقة آسيا الوسطى (٢٢).

وفي ضوء تلك الاهمية، فقد أدركت الولايات المتحدة الامريكية اهمية هذه المنطقة كونها تحقق لها مكاسب جيوبوليتيكية لم تكن تتحقق لو أتخذت مبدأ عدم الأنغماس في هذه المنطقة وتركها، وهكذا ادرك صانع القرار السياسي الخارجي الامريكي منذ مدة ليست بالقصيرة اهمية ذلك الموقع الذي يفرض عليها أن تحدد ستراتيجياتها ومصالحها الحيوية في هذه المنطقة، بهدف الحيلولة دون فرض اية قوة منفردة سيطرتها على هذا المجال الجيوبولتيكي كروسيا والصين وايران التي تقع بالقرب من هذا الفضاء الاستراتيجي.

لقد وفرت أحداث الحادي عشر من سبتمبر٢٠٠١ للإدارة الأمريكية حافزا إضافيا لتشديد قبضتها على المناطق النفطية، وترى الإدارة الأمريكية أن خريطة ما تسميه "ملاذات الإرهاب" أو ما تطلق عليه "الدول المارقة" قد تكون هي نفسها خريطة موارد الطاقة الرئيسية في العالم، وقد تم تصنيف أفغانستان، بأنها في غاية الأهمية، ففي أراضيها تمر الخطوط المحتملة لصادرات النفط والغاز من آسيا الوسطى إلى بحر العرب(٢٣)، وأقامت وزارة الدفاع الأمريكية علاقات مع القوات المسلحة في كل من أذربيجان وكازاخستان وقرغيزستان وأوزبكستان، وبدأت في تأمين السلاح والتدريب لتلك القوات(٢٤). وتمتلك الولايات المتحدة قاعدة جوية "ماناس" في قيرغيزستان وتقع شمال العاصمة بشكيك، حيث تضم هذه القاعدة أكثر من ألف جندي أمريكي، أما القاعدة الثانية فهي قاعدة "خان آباد" الجوية في أوزبكستان، وفضلًا عن ذلك فإن الولايات المتحدة ترتبط بالعديد من الاتفاقيات مع هذه البلدان، تتيح لها استخدام مجالها الجوي والهبوط الاضطراري للتزود بالوقود(٢٥). فضلًا عن حصار إيران من الشمال والشرق، تمهيدًا لإخضاعها للسيطرة الأمريكية، ومنع تسرب التكنولوجيا والمواد والخبرات النووية، وكذلك تكنولوجيا الصواريخ وغيرها من الأسلحة التقليدية أو فوق التقليدية المتطورة الموروثة عن العهد السوفيتي السابق من دول آسيا الوسطى، وخاصة كازاخستان وأوزبكستان إلى الدول المارقة مثل إيران(٢٦). وتعتمد الولايات المتحدة سياسة القوى الناعمة من خلال الدبلوماسية والمساعدات ودعم التوجهات الإصلاحية.

لقد بدى للدوائر الإستراتيجية العليا في الولايات المتحدة الامريكية بعد الحرب الباردة أن المصالح الامريكية تقتضي إعادة صياغة لعلاقات ومراكز القوة في القارة الأوراسية، هذا الإقليم الذي يعتبر من المناطق

الحساسة جدا من العالم، نظرا للتنوع الإثني والمذهبي فيه، الأمر الذي يمكن استغلاله بسهولة لإيجاد حالة من حالات التناحر الإثني ونوع من أنواع الحروب الإقليمية والتدخل فيها وتوجيهها لصالح منح خطوط للتواجد الأمريكي المستقبلي والفعلي في ذلك الجزء من العالم، بعد انحسار روسيا فيه وانكفائها نحو محيطها الداخلي والمساعدة على إيجاد كيانات ودول تتطلع لخطوة الرعاية الأمريكية مثلما حدث في البلقان[٢٧].

وتضع الولايات المتحدة هذه المنطقة على قمة أهدافها الإستراتيجية منذ أمد بعيد. وقد تزايد هذا الاهتمام كثيرا في الآونة الأخيرة، ولنتوقف قليلا أمام المحاور الرئيسية للسياسة الخارجية الأميركية التي تقوم على:

أولا: الحفاظ على الاستقلال والأمن.

ثانيا: السعي نحو تأمين المصالح الاقتصادية (خاصة مصالح المجموعات الاقتصادية ذات النفوذ داخل الولايات المتحدة).

ثالثا: سياسة المساعدات الاقتصادية ذات الأهداف المتعلقة بالمصالح السياسية والاقتصادية والأيديولوجية؛ أي المصالح المرتبطة بتوسيع الدعاية السياسية والأيديولوجية الوطنية داخل الدول الأجنبية، من خلال تدعيم وسائل التبادل الثقافي والعلمي، التي من شأنه الإسهام في بلوغ الأهداف ذات العلاقة.[٢٨]

ويؤكد نائب وزير الخارجية الأميركي الاسبق ستروب تالبوت –في خطاب له ضمن أنشطة مركز آسيا الوسطى والقوقاز– أن المحور الثالث يعد الأبرز في السياسة الأميركية حيال المنطقة؛ إذ يقول: «منذ أن تولى فريق بيل كلينتون –الرئيس الأميركي السابق– الإدارة كان خطابه واضحا إزاء دول المنطقة. فبقدر تقدم تلك الدول في اتجاه الحريات السياسية والاقتصادية واتجاه المصالحة الوطنية والدولية، ستكون الولايات المتحدة إلى جانبها.[٢٩]

لا يخفى على أحد الأهمية القصوى التي تشغلها منطقة آسيا الوسطى (أوزبكستان، تركمنستان، قيرغيزستان، طاجيكستان، كازاخستان) في التفكير الاستراتيجي الأمريكي، بموقعها الجغرافي المتميز، لاسيما وأنها محاطة بقوى إقليمية، وفاعلين رئيسيين على الساحة الدولية (روسيا، الصين، تركيا، إيران)، مما يجعل منها منطقة رئيسية للتحكم في طرق المواصلات والتجارة بأوراسيا، وبين شمال وغرب آسيا وجنوب شرقها، علاوة على احتياطياتها من المعادن في بحر الآرال، والبترول والغاز الطبيعي في كازاخستان وتركمنستان على بحر قزوين الذي يحتوي على ثاني أكبر احتياطي عالمي من النفط والغاز. [٣٠]

ويرى بريجنسكي في كتابه "رقعة الشطرنج" أن الرهان الرئيسي للولايات المتحدة هو السيطرة على المنطقة الأوراسية، انطلاقا من غرب أوروبا، مرورا بجمهوريات آسيا الوسطى ذات الأهمية الاستراتيجية الكبرى، وصولا إلى الصين، وهو ما يبرز الدور الكبير الذي تلعبه آسيا الوسطى كحلقة وصل، ونقطة ارتكاز في الاستراتيجية الأمريكية.[٣١]

وتتمثل أهم أهداف الاستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى في:[٣٢]

١. مزاحمة النفوذ الصيني المتصاعد، واختراق الحديقة الخلفية لروسيا عن طريق التأسيس لمشروع طريق الحرير، وفق المنظور الأمريكي، والعمل على تشييد

شبكات للطرق والموصلات، وأنابيب للغاز في اتجاه بحر قزوين.

٢. تقييد سياسات الاتحاد الأوروبي، والصين، واليابان، الباحثة بدورها في آسيا الوسطى عن مصادر طاقة بديلة لمنطقة الشرق الأوسط.

٣. دعم استقرار المنطقة بالتأسيس لتعاون أمني واستخباراتي للقضاء على عناصر تأزمها، وخصوصا الإرهاب المتصاعد في حدودها مع أفغانستان.

٤. توسيع مجالات التعاون الاقتصادي، وتسهيل عملية الاندماج في السوق، وبناء شراكة اقتصادية عن طريق إبرام عقود استخراج النفط والغاز، واستغلال فرص الاستثمارات الواعدة في المنطقة، بما فيها السعي لمد شبكة خطوط كهربائية تربط باكستان، وأفغانستان، وقيرغيزستان، وطاجيكستان، مع العمل على تنويع مصادر الطاقة تجاه الحليف الغربي (الاتحاد الأوروبي) لفك ارتباطه الكبير بالنفط والغاز الروسيين.

٥. دعم التحول الديمقراطي في آسيا الوسطى وفق التصور الغربي، وضمان استقلالية المنطقة عن المظلة الروسية، ودفعها لرفض أي مشروع روسي للهيمنة عليها.

٦. الدعوة لاحترام حقوق الإنسان، وجعل هذه الأخيرة مدخلا للتأثير في سياسات المنطقة.

لقد أصبح صانع القرار في البيت الأبيض يولي أهمية قصوى لتوطيد العلاقات مع دول آسيا الوسطى، بتأكيده ضرورة اتباع الحوار لحل مختلف القضايا، وإبدائه قلقه الشديد من الأوضاع الأمنية التي تهدد استقرار المنطقة، في ظل الهيمنة والتحكم الروسي في سياسات دولها. غير أن هذا التوجه الأمريكي يقف أمام معضلات معقدة تشكل عائقا أمام تحقق أهدافه الاستراتيجية في المنطقة.

فمن ناحية، لا يعد انفتاح دول آسيا الوسطى على الولايات المتحدة تحولا استراتيجيا في سياساتها بقدر ما هو خيار تكتيكي للعب على الحبال، وتوسيع الخيارات، وتخفيف الضغط الروسي– الصيني في المنطقة، باستغلال ورقة واشنطن الباحثة عن موطئ قدم فيها، في ظل ما يمثله البعد الجغرافي من عامل مساعد لاختراق الأخيرة المنطقة، بعيدا عن هاجس الهيمنة الذي يؤرق بال صانعي القرار في عواصم دول آسيا الوسطى. غير أن نجاعة هذه الدول في الاستقلالية بقراراتها عن بكين وموسكو مرتبطة بما ستقدمه لواشنطن على الصعيدين الاستراتيجي والاقتصادي، وكذا بإدراكها لطبيعة المواجهة القائمة، وحجم التناقضات التي تحرك باقي الأطراف، وتسهم في صناعة قرارها.[٣٣]

من ناحية أخرى، فقدت واشنطن نقاطا عديدة في المنطقة لمصلحة روسيا والصين. فالانسحاب الأمريكي التدريجي من أفغانستان جعل دول آسيا الوسطى مكشوفة أمام التهديدات الإرهابية، في ظل التلاقي الفكري، والتنسيق اللوجيستي بين الحركات المتشددة في آسيا الوسطى، وأهمهما حركة أوزبكستان الإسلامية، وبين تنظيم القاعدة، وحركة طالبان في أفغانستان، وهو ما تراه دول المنطقة تخليا صريحا لواشنطن عن أمنها واستقرارها، تزامنا مع تنامي خطر ارتداد العناصر الجهادية في سوريا، في ظل فشل التحالف الدولي تحت قيادة الولايات المتحدة في القضاء على تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، وتحقيق موسكو تقدما ملحوظا في هذا الجانب، وهو ما يدفعها للبحث

عن إطار حمائي لمجابهة التحديات الأمنية القادمة من أفغانستان وسوريا، وذلك بتفعيل عملها من داخل منظمتي "شنغهاي للتعاون"، و "معاهدة الأمن الجماعي".[٣٤]

ولا يقف توجس دول آسيا الوسطى من السياسات الأمريكية في المنطقة عند الانسحاب الأمريكي من أفغانستان، والفشل في الحد من تنامي خطر "داعش"، وإنما يتعداه للدور الذي لعبته واشنطن، عبر الملياردير الأمريكي، جورج سوروس، فيما يعرف بـــ" الثورات الملونة" في جورجيا، وأوكرانيا، وقيرغيزستان، مما ينمي من مشاعر الشك والريبة تجاه استغلال واشنطن ملف حقوق الإنسان، وتحريك قوتها الناعمة عبر مؤسسة سوروس في المنطقة.

هذا التباين في وجهات النظر لا يحجب المسعى الدبلوماسي لواشنطن، من خلال زيارة كيري، لجعل التعاون الاقتصادي أداة لتحقيق المصالح المشتركة بعيدا عن كل المسائل المعلقة، ومن ثم الانطلاق من لحظة تحقق تلك المصالح كنقطة ارتكاز لحل كل القضايا الخلافية. غير أن ارتباط تلك القضايا بالأمن القومي لدول آسيا الوسطى يعجل من بحثها عن بدائل واقعية، تحقق لها التنمية الاقتصادية، واستتباب السلم والأمن الإقليميين، وهو ما لا يتوافر لدى واشنطن بفعل بعدها الجغرافي عن المنطقة، وانسحابها التدريجي من أفغانستان.[٣٥]

وعليه، يواجه مشروع "طريق الحرير الجديد" الأمريكي في المنطقة تحديات كبيرة، بفعل تقاطعه مع مشروع الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، والحزام الاقتصادي طريق الحرير، في ظل التعاون الرسمي بين موسكو وبكين للربط بين المشروعين الأخيرين، وهو ما تجلى في الاتفاقية التي وقعها الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، ونظيره الصيني، شين جين بينغ، في الثامن من مايو ٢٠١٥. [٣٦]

وبالرغم من تلاقي المصالح بين المشروعين التكاملين الصيني والأمريكي في المنطقة، فإن التباين في المواقف السياسية حول طبيعة الوجود الأمريكي وأهدافه يزيد من حتمية الصراع، حيث تعمل بكين على ضمان مصادر بديلة للطاقة، وهو ما يتجلى في توقيع شركة "CNPC" الصينية في مايو ٢٠١٤ اتفاقية لاستيراد الغاز الطبيعي الروسي لمدة ثلاثين عاما بقيمة ٤٠٠ مليار دولار عبر أنابيب "قوة سيبيريا"، مع سعيها لإنشاء خط أنابيب غاز إيران– باكستان– الصين.[٣٧]

كما تعمل كل من بكين وموسكو على مواجهة الاختراق الأمريكي لآسيا الوسطى، والتنسيق للحد من الفجوة التي أحدثتها الحالة الأفغانية، للحفاظ على مصالحهما في المنطقة، ونهج سياسة خارجية تدعو لتعدد الأقطاب، وتناهض الهيمنة الأمريكية. وفي هذا الإطار، تستغل موسكو علاقاتها التاريخية التي تجمعها بدول آسيا الوسطى، وارتباط اقتصادات هذه الدول بشكل مباشر بها في مجال الطاقة والتبادل التجاري، وتشغيل العمالة الأجنبية، إضافة إلى بحثها عن إطار حمائي لمجابهة التحديات الأمنية المتصاعدة، لتحييدها عن مسار السياسات الأمريكية، وهو ما تجلى بشكل واضح في رفض كل من أوزبكستان وقيرغيزستان إعادة فتح القاعدتين العسكريتين: خان أباد"، و "ماناس" في وجه القوات الأمريكية.[٣٨]

وعلى اية حال يمكن القول تبقى الاستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى رهينة حسابات ضيقة مرتبطة بمدى تفاعل دول المنطقة، وحدود التأثير

الأمريكي في سياساتها، في ظل تنامي المحفزات الداخلية والإقليمية لبحث تلك الدول عن إطار حمائي يتجاوز مدى النفوذ الأمريكي، وسط تنسيق روسي – صيني أظهر فعالية كبيرة في معالجة مختلف التحديات.

من ثم، فقد ازداد اهتمام واشنطن بهذه المنطقة كأحد أهم مسارح السياسة الدولية، وسط الانكفاء الأمريكي الواضح من منطقة الشرق الأوسط، بعد فك الارتباط بها من ناحية الطاقة، في ظل الاقتناع التام لصانعي القرار بالبيت الأبيض بأن أهم أهداف الفترة الحالية تتمثل في عدم سيطرة أي قوة على نفط وغاز الخليج، مع ترك هامش للتحرك والمناورة لقوى إقليمية، وهو ما يتحقق من دون الحاجة للتدخل العسكري لحل أزمات الشرق الأوسط، فضلا عن تنامي الصراع الطائفي، والحراك الجهادي، وتفكك الدولة الوطنية.

ووفقا لنائب وزير الخارجية الامريكي الاسبق ستروب لتالبوت، فإن الإستراتيجية الأميركية للتواجد في المنطقة أو اختراقها والهيمنة عليها تقوم على اسس رئيسة مهمة من خلال تطوير الديمقراطية،وخلق اقتصاد السوق الحرة، والعمل على احتضان السلم والتعاون بين دول المنطقة، إدماج دول المنطقة في منظومة المجتمع الدولي.[٣٩]

وهي ترمي –كما نلاحظ– إلى صبغ المنطقة بالنموذج الأميركي سياسيا واقتصاديا وأمنيا؛ ودمجها بالكامل ضمن الأطر السياسية والاقتصادية وبالتالي الثقافية الأميركية، وهو ما يسهّل وضعها في اطار التبعية للهيمنة الأميركية وسهولة التدخل بشؤونها.

أن الولايات المتحدة لاتتحرك بمفردها في المنطقة، وإنما حاولت أن تخلق نوعا من التحالف القوي من الدول ذات الصلة والمصلحة هناك. فقد أقامت شراكة في هذا الصدد مع تركيا الطامحة لدور أكبر.ولهذا فقد دعمت التطلعات التركية في المنطقة؛ فساعدت التوجهات التركية لإقامة استثمارات في كل من أذربيجان وتركمانستان، كما دعمتها بقوة لمد جسور ثقافية، بل إقامة علاقات اقتصادية وسياسية وثقافية شاملة في وثيقة مع دول المنطقة ذات العلاقات التاريخية مع تركيا. وذلك تحت لواء النموذج العلماني لمقاومة النموذج الإيراني من جانب، وضد المشروع الإسلامي المتنامي الذي تحمله الحركات الإسلامية في المنطقة. لكن التحالف الأميركي التركي أنتج تحالفا روسيا إيرانيا على الجانب الآخر وصل الى حد الصراع والتنافس .

وأيا كان الأمر، فإن الطرف الأميركي حرص على ألا يكون الصراع عنيفا، وإنما فضّل منهج الاحتواء. فروسيا لديهم تمثل –وفقا لرؤية «أزجينيو بيرجنسكي» مستشار الأمن القومي الأميركي السابق في كتابه «رقعة الشطرنج الكبرى– والذي يرى فيه روسيا دولة غير مستقرة سياسيا وتمتلك في نفس الوقت ترسانة نووية؛ ومن المحتمل أن تشهد فوضى سياسية قد تؤدي إلى تهديد أوروبا من انتشار أسلحة الدمار الشامل. لهذا يسير الاتجاه الأميركي في التعامل مع روسيا –منذ انهيار الاتحاد السوفييتي– نحو الاحتواء والمساومة وليس الاستفزاز والصدام؛ ومظاهر ذلك تتجلى فيما يلي:[٤٠]

أولا: عندما تفجرت الحرب الشيشانية– الروسية الأولى (١٩٩٤– ١٩٩٦م)، والحرب الثانية (١٩٩٩م) حرصت الولايات المتحدة والغرب عموما على الوقوف إلى جانب روسيا بالدعم الاقتصادي والسياسي. فالبيانات الصادرة في الغرب تؤكد أنه تم تقديم ٥.١١

مليارات دولار كمساعدات من الغرب لروسيا، كما أن مساعدات أكثر كثافة –لم يكشف النقاب عنها بعد– تم تقديمها لروسيا في الحرب الدائرة الآن.

لكن الثابت أن الغرب وقف إلى جوار روسيا وما زال؛ فقد عدّلت منظمة الأمن والتعاون الأوروبي في مارس ١٩٩٩م اتفاقيتها المبرمة عام ١٩٩٠م والتي شاركت روسيا في التوقيع عليها –وهي الاتفاقية التي قضت بالحد من تعداد القوات الروسية وعتادها في القوقاز– وجاء التعديل مستجيبا للمطالب الروسية بحشد المزيد من ترسانتها الحديثة ورفع عدد قواتها.

وقبل ذلك بعام واحد (١٩٩٨م) تم تعديل الاتفاقية المبرمة بين الولايات المتحدة وروسيا بشأن توزيع القوات التقليدية –غير النووية– وقد استجابت التعديلات لمطالب موسكو بمضاعفة حجم ونوعية وجودها العسكري في القوقاز.[٤١]

وظل الموقف الأميركي والغربي عموما يضع ما ترتكبه الآلة الوحشية الروسية في خانة الشأن الداخلي الروسي الذي لا يجوز التدخل فيه، وهكذا حرصت الإدارة الأميركية على تشجيع روسيا ودعمها للدخول إلى المستنقع الشيشاني مرتين تحقيقا لهدفين:[٤٢]

١– كبح جماح الصحوة الإسلامية المتنامية في الجمهوريات الإسلامية المستقلة عموما وبينها آسيا الوسطى والقوقاز؛ وهو ما يمثل خطرا على المشروع الأميركي الغربي.

٢– إصابة الاقتصاد الروسي بمزيد من الانهيار في حرب مهلكة تؤدي لا محالة إلي حالة من الضعف العام داخل روسيا، وهو ما يفتح –بلا شك– ثغرات واسعة للاختراق والتمركز الأميركي في المنطقة.

ثانيا: كان الثمن الذي دفعته روسيا نظير هذا الدعم الغربي لها في الشيشان، هو ترحيبها بالهجمة الاقتصادية من رجال المال والأعمال والشركات الغربية من قبل رجال المال والأعمال والشركات الأميركية للمنطقة. ولم يكن ذلك ثمنا لروسيا أو رغما عنها؛ وإنما كان بترحيب منها، وهي التي تعاني من الاقتصاد المتدهور يوما بعد يوم.

وقد حرصت الإدارة الأميركية ألا يكون الصراع عنيفا، مفضلة منهج الاحتواء لروسيا؛ لكنه خرج إلى العلن بعد أن نضج تحت السطح منذ خمس سنوات. ففي اجتماع لمجلس الأمن القومي الروسي في أغسطس ١٩٩٧م أعلن الرئيس الروسي –في ذلك الوقت– بوريس يلتسين أن: ((المنطقة ما برحت تنطوي على خطر الانفجار، وأن هناك عددا من المؤشرات الجديدة يمكن أن تعوق السلام؛ وأن منطقة القوقاز تتقاطع فيها مصالح دول عديدة؛ وأن مواقع روسيا بدأت تضعف)).[٤٣] ولم يكتفي يلتسين عن التحذير من خطورة الوضع، فقد تساءل: هل أعلنت واشنطن منطقة القوقاز منطقة مصالح أميركية؟! وأكد في مقابلة صحفية قبل تركه الرئاسة بأيام قائلا: لا يمكننا التغاضي عن الضجة المثارة في بعض الدول حول موارد الطاقة في بحر قزوين؛ واعترف: ((النفوذ الروسي يضمحل في المنطقة.. لقد أصبحت سلامتنا على المحك)).[٤٤]

في هذه الآونة، بدأ الأميركيون يتحدثون صراحة عن أن آسيا الوسطي والقوقاز –وفي القلب منها بحر قزوين– منطقة لمصالحهم.

ستيفن كينرز –وهو أحد المتخصصين والباحثين البارزين الأميركان– يؤكد: ((أن المنطقة تتحول إلى بؤرة صراع

دولي سيجعل منها من المناطق الساخنة في العالم؛ وأن الولايات المتحدة تقوم منذ مدة بحملة قوية غير معلنة تهدف إلى السيطرة الحاسمة على بحر قزوين، وكذلك تفعل روسيا وايران وقوى إقليمية أخرى. هذه المنافسة الشديدة جعلت من بحر قزوين أحدث ساحة عالمية لسياسات القوى العظمي.. القادة الروس شديدو الارتياب في مطامع الولايات المتحدة في بحر قزوين، ولا ننسى أن روسيا كانت قد سيطرت على المنطقة خلال أكثر من قرن، وهي حانقة جراء ما تعتبره حملة عدائية أميركية لرميها خارجها)).[٤٥]

ويلخص رجل الأعمال والصناعة الأوروبي لكفرد نوبل –الذي حقق ثروة طائلة من نفط «قزوين» عبر أذربيجان– المسألة قائلا: ((في هذه المنطقة هناك تشابك واضح بين النفط والسياسة والدم)).[٤٦]الذي يبدو أن القوة الزاحفة إلى أفغانستان تسعى لتتلاحم مع القوة الاقتصادية الكبيرة التي زحفت قبل عقد من الزمان إلى آسيا الوسطى وقزوين.. محققة ذلك التشابه بين النفط والسياسة والدم.

إذن فالرهان الرئيسي بالنسبة للولايات المتحدة هو السيطرة على كامل أوراسيا وليس جزء منها وحسب إذ لم تعد القضية الجيوبوليتيكية اليوم تتناول أي منطقة جغرافية في أوراسيا تمثل نقطة الانطلاق نحو السيادة القارية، ولا البحث فيما إذا كان النفوذ البرى أهم من النفوذ البحري أم العكس، فقد انتقلت الجيوبليتيكا من البعد الإقليمي إلى العالمي حيث السيطرة على كامل القارة الأوراسية توفر القاعدة المركزية للسيادة العالمية.هذا المجال الجيوبوليتيكي الرحب انطلاقا من أوروبا الغربية حتى أقاصي روسيا "من دبلن إلى فلاديفوستوك، مرورا بآسيا الوسطى والأقطار النفطية والغازية المسلمة كمنظمة إستراتيجية الأكثر أهمية في العالم، حيث يجب على الولايات المتحدة أن تقوم بكل شيء في النتيجة من أجل أن تبقى القوة المهيمنة الوحيدة على القارة الأوراسية.والملاحظ أن وزارة الخارجية الأمريكية قد طرحت عام ٢٠١٥ استراتيجية النهج الأمريكي الذي يقوم على تفضيل دمج آسيا الوسطى في نظام عالمي يقوم على قواعد وخاصة قواعد منظمة التجارة العالمية، كما أنه أقل تركيزاً على محورية أفغانستان، لكن السنوات التي أعقبت ذلك، ولاسيما بعد وصول فلاديمير بوتين إلى سدة السلطة في روسيا، أظهرت رؤية روسية تعمل بقوة لإعادة روسيا إلى مكانتها كقوة عظمى كبرى، وهذا الصعود الروسي والتراجع الأمريكي في ظل إدارة أوباما وتخبط سياساته خففا من حدة الصراع في آسيا الوسطى، وأبعدها عن واجهة الاهتمام الإعلامي، لكن ذلك لا يغير من الأهمية الاستراتيجية للمنطقة التي قد تعود إلى الواجهة بعد التوصل إلى حل ما للأزمة في سورية، أو مع قدوم إدارة جمهورية إلى الحكم في أمريكا ترى في آسيا الوسطى منطقة هامة لمصالح أمريكا.[٤٧]

الخاتمة والاستنتاجات

المتتبع للسياسة الأمريكية تجاه اسيا الوسطى منذ بروزها كدول مستقلة مطلع التسعينيات يرى أن هذه المنطقة تحتل أهمية خاصة بالنسبة للولايات المتحدة لاعتبارات جيوسياسية واستراتيجية واقتصادية، وشهدت السياسة الأمريكية تجاه المنطقة تفعيلاً ملحوظاً في مختلف المجالات على مدى العقدين الماضيين، ووصل التغلغل الأمريكي عسكرياً واقتصادياً فيها حداً غير مسبوق.

ولذلك تبقى هذه المنطقة مفتاحاً هاماً، وموطئ قدم استراتيجياً لعدد من القوى الدولية والإقليمية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، لاسيما أن عدداً من الدول المناهضة للمنطقة تمثّل خصوماً أو منافسين لواشنطن، يتعيّن، وفقاً لاستراتيجية الأمن القومي الأمريكي التي أصدرتها الولايات المتحدة عام ١٩٩٢، القضاء عليها، أو على الأقل إضعافها حتى لا تمثّل تحدياً للهيمنة والسياسة الأمريكية، وفي مقدمتها إيران، والصين، وروسيا ذاتها، ومن ثم فإن محاولة الولايات المتحدة التغلغل فيها يمثّل عاملاً هاماً في إضعاف الدول المناوئة، ومحاولة اختراقها جغرافياً، وسياسياً من وجهة النظر الأمريكية.ولا شك أن هذه الأهمية الجيوسياسية للمنطقة قد ازدادت بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول ٢٠٠١، واحتلال الولايات المتحدة الأمريكية وقوات حلف شمال الأطلسي أفغانستان، حيث أصبحت الولايات المتحدة في حاجة ماسة لهذه الدول، بالنظر إلى جوارها المباشر مع أفغانستان، للتمركز فيها، وتوفير الإمدادات للقوات الأمريكية، وإحكام السيطرة والخناق على أفغانستان عبر حدودها مع هذه الدول.وتتبدى أهمية هذه المنطقة في التفاعلات بين القوى الدولية الكبرى، سواء على المستوى الثنائي، أو متعدد الأطراف، خاصة بعد الأزمة الأوكرانية، وتداعيات الأزمة في سورية، وما نجم عنهما.

ويتفق الباحث مع الرأي الذي يقول : إن أياً من القوى الكبرى المتصارعة في آسيا الوسطى لاتستطيع تحقيق نصر حاسم على الطرف أو الأطراف الأخرى، وذلك لعديد من الاعتبارات أبرزها طبيعة علاقات الاعتماد المتبادل التي تحكم التفاعلات الدولية المعاصرة، والتي تضع محددات لنتائج هذه التفاعلات، وازدياد حدة الاستقطاب بين القوى الكبرى على نحو يشبه، من حيث الشكل، بدايات مرحلة الحرب الباردة، حيث انحازت دول الاتحاد الأوروبي إلى واشنطن، بينما ازدادت قوة التحالف الروسي الصيني مع بروز محورية السيطرة على أوراسيا اقتصادياً، وسياسياً، وعسكرياً في إطار هذا الصراع، وفي القلب منه دول آسيا الوسطى، حيث يحظى البعد الاستراتيجي والأمني بأهمية نسبية مرتفعة في سياق الصراع الروسي الأمريكي في المنطقة، في حين يكتسب البعد المتعلق باستغلال الموارد الاقتصادية، واللوجستية لآسيا الوسطى أهمية نسبية مرتفعة في سياق الصراع بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية.فضلا عن أن ما تشهده منطقة آسيا الوسطى ليس فقط صراعا بين الولايات المتحدة وروسيا، بل إنه يتجاوز الرهان النفطي إلى إطار أوسع لأنه يطرح قضية التوازن السياسي العسكري والإستراتيجي في منطقة تعرف منذ انهيار الاتحاد السوفياتي حالة عدم استقرار مزمنة وأزمة اقتصادية حادة.

المصادر والهوامش:

** اللعبة الكبرى **The Great Game**: هو التعبير البريطاني لما رآه البريطانيون كمنافسة وصراع استراتيجي بين الامبراطورية البريطانية و الامبراطورية الروسية للسيادة في آسيا الوسطى. الفترة الكلاسيكية للعبة الكبرى تمتد عموماً وبالتقريب من المعاهدة الروسية الفارسية ١٨١٣ إلى الاجتماع الإنگليزي الروسي ١٩٠٧. وبعد الثورة البلشفية عام ١٩١٧ ، بدأ طور جديد أقل حدة من اللعبة. وبعد الحرب العالمية الثانية، حلت الولايات المتحدة محل بريطانيا. وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي استعر التنافس مرة أخرى بعد فيما يسمى الآن اللعبة الكبرى الجديدة بين الولايات المتحدة وروسيا. للمزيد انظر

على الموقع اللالكتروني: **https://www.marefa.org**

١. دول آسيا الوسطي: المجال الحيوي والإستراتيجي لخارطة الصراع ، ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٨ ،

http://www.empressoffice.com/ar/index.php?news=2830

2- Richard Auty, Energy, Wealth and Governance in the Caucasus and Central Asia Lessons Not Learned , (London : Routledge, 1 edition, 2006) ,p 4.

٣. هل تنجو آسيا الوسطى من أطماع الدول العظمى ، ١ إبريل ٢٠٠٩http://www.asiaalwsta.com/reportsdetails.asp?newsID=12688&chk=1،

٤. آسيا الوسطى والقوقاز .. تشابك الثروات والأعراق والمصالح الدولية، ٢٥ يناير ٢٠٠٢،

http://www.albayan.ae/one-world/2002-01-25-1.1282200

٥. التعريف بوسط آسيا وبلاد القوقاز،

www.forsanelhaq.com/showthread.php?t=125763

٦. إبراهيم عرفات ، آسيا الوسطى التنافس الدولي في منطقة مغلقة، السياسة الدولية، عدد ١٦٧، يناير ٢٠٠٧، ص ١٢٥.

٧. آسيا الوسطى والقوقاز .. تشابك الثروات والأعراق والمصالح:مصدر سبق ذكره.

٨. دول آسيا الوسطي: المجال الحيوي والإستراتيجي لخارطة الصراع:مصدر سبق ذكره.

٩. هل تنجو آسيا الوسطى من أطماع الدول العظمى : مصدر سبق ذكره.

١٠. التعريف بوسط آسيا وبلاد القوقاز: مصدر سبق ذكره.

١١. إبراهيم عرفات ، آسيا الوسطى التنافس الدولي في منطقة مغلقة: مصدر سبق ذكره.

١٢.المصدر السابق نفسه.

١٣. التعريف بوسط آسيا وبلاد القوقاز: مصدر سبق ذكره.

١٤. المصدر السابق نفسه.

١٥. نورهان الشيخ ، العولمة و الأمن في آسيا ، في : محمد السيد سليم و السيد صدقي عابدين (محرران) ، آسيا و العولمة ، القاهرة : مركز الدراسات الآسيوية ، ٢٠٠٣، ص ١٦٣.

١٦.المصدر السابق نفسه.ص٢٠.

١٧. محمد سعدي ، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى ٢٠٠٦، بيروت– لبنان.

١٨. بريجنسكي زبيغنيو، رقعة الشطرنج الكبرى، الأولية الأمريكية و متطلباتها الجيواستراتيجية ترجمة: أمال الشرقي، الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ٢٠٠٧، عمان–الأردن.

١٩. المصدر السابق نفسه.

٢٠. بريماكوف يفجيني، العالم بعد ١١ سبتمبر وغزو العراق، ترجمة: عبد الله حسن، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى ٢٠٠٤، الرياض، السعودية.

٢١. فهمي عبد القادر محمد، المدخل إلى دراسة الإستراتيجية، دار مجدلاوي، الطبعة الأولى ٢٠٠٦، عمان–الأردن.

٢٢. آل ثاني فهد بن عبد الرحمان،جيوبوليتيكية الاقتصاد العالمي من الجزيرة العالمية إلى أمريكا الكبرى، "مجلة المستقبل العربي"، العدد ٢٧٥، السنة ٢٠٠٢/١، ص–ص .

٢٣.المصدر السابق نفسه.ص١٠٥.

٢٤.ليدل هارت: الاستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة الامريكية .حرب المنافسين اعداء واصدقاء: ترجمة موسى الزغبي: مجلة الفكر السياسي: العدد:٢١: السنة الثامنة :٢٠٠٥.

٢٥.حسام سويلم، القواعد العسكرية في آسيا الوسطى، السياسة الدولية ، إبريل ٢٠٠٦ .

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221654&eid=209

٢٦. عبدالله فلاح عودة، التنافس الدولي في آسيا الوسطى، رسالة ماجستير غير منشورة ١٩٩١– ٢٠١٠، عمان ، جامعة الشرق الأوسط ، كلية الآداب والعلوم ، ٢٠١١ ، ص ٦٠.

٢٧. مروة نظير، روسيا في محيطها جيوبوليتيكا المصالح لا النفوذ، ١٤ أكتوبر ٢٠٠٩، ttp://www.islamonline.net/servlet/Satellite

٢٨. طه عبد الواحد، خطوات روسية استباقية للحفاظ على النفوذ في آسيا الوسطى، جريدة النور ، ١١ فبراير ٢٠٠٩.

٢٩. لوفابفر مكسيم، السياسة الخارجية الأمريكية، عويدات للنشر والطباعة، الطبعة الأولى ٢٠٠٦، بيروت–لبنان

٣٠.المصدر السابق نفسه.

٣١. بيارنيس بيير، القرن الحادي والعشرين لن يكون أمريكيا، ترجمة: مدني قصري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى ٢٠٠٣، بيروت–لبنان.

٣٢. المصدر السابق نفسه.

٣٣. امين شلبي: امريكا والعالم: متابعات في السياسة الامريكية ٢٠٠٠ـــــ ٢٠٠٥ عالم الكتب: الطبعة الاولى ٢٠٠٥ القاهرة.

٣٤. ابراهيم أبو خزام ، أقواس الهيمنة دراسة لتطور الهيمنة الأمريكية من مطلع القرن العشرين حتى الآن، دار الكتاب الجديدة المتحدة، الطبعة الأولى، يناير ٢٠٠٥، بيروت–لبنان.

٣٥. هادي قبيسي ، السياسة الخارجية الأمريكية بين المحافظية الجديدة والواقعية، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى ٢٠٠٨، بيروت–لبنان.

٣٦. نعوم تشومسكي وآخرون، الإمبراطورية الأمريكية، مكتبة الشروق، الجزء الأول،الطبعة الأولى ٢٠٠١، القاهرة–كوالالمبور–جاكارتا.

٣٧. خالد عبد العظيم ، الصراع على النفوذ في الأوراسيا، "مجلة السياسة الدولية"، العدد ١٦١، السنة يونيو ٢٠٠٥.

٣٨. – خط أنابيب غاز روسي يهدد مشروع نابوكو، ٢٨ مايو ٢٠١٣

http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARACAE9B2MSA20130528 –

٣٩. عبد الستّار قاسم، الإستراتيجية الأمريكية الجديدة وانعكاساتها على العرب، "مجلة البيان"، العدد٢، السنة ٢٠٠٤.

٤٠. . بريماكوف يفجيني، العالم بعد ١١ سبتمبر وغزو العراق: مصدر سبق ذكره.

٤١. ألكسندر دوغين ، أسس الجيوبوليتيكا، مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، ترجمة: عماد حاتم، دار الكتاب الجديدة المتحدة، الطبعة الأولى ٢٠٤، طرابلس– الجماهيرية العظمى.

٤٢.المصدر السابق نفسه.

٤٣. سمر كرم، انطلاق القمة الأوربية الروسية وسط احتدام التنافس على مصادر الطاقة في آسيا الوسطى، ٢١ مايو ٢٠٠٩ ،

http://www.dw-world.de/dw/article/0,,4270096,00.html

٤٤. صالح عبد اللـــه ، أنابيب النفط تشعل الصراع في آسيا الوسطى ٥، أغسطس٢٠٠٥،

http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=6917

٤٥. جعفر حسن ، منظمة شنغهاي للتعاون وصراع القوى الكبرى في آسيا الوسطى، ١٨ مارس ٢٠٠٨ ،

http://www.alsahafa.info/index.php?type=3&id=2147505144

٤٦. جوزيف ناي، حدود القوة الأمريكية، ترجمة علي حسين باكير .

http://WWW.geocities.Com/Adelzeggagh

٤٧– مدحت أيوب ، بؤر التوتر الإقليمي في آسيا الأسباب والحلول، السياسة الدولية، عدد ١٦٧ ، يناير ٢٠٠٧ ، ص ١٣١ .